

نداء من الاتحاد الوطني للقوى الشعبية  
في المغرب  
إلى كل المنظمات الشقيقة والصديقة  
لإنقاذ الوطنين المغاربيين الذين حكمت عليهم  
محكمة الرباط الجراميقيا يسمى قضية "المؤامرة"

جنيف في ١٥ مارس ١٩٦٤

أيها الأصدقاء الأعزاء

أن ما يسمونه قضية "المؤامرة" التي جرت محاكمتها في الرباط قد انتهت بحكم شنيع طبق الرغبة السلطانية الملكية التي دبرت هذه المؤامرة البوليسية في محاولة لتصفية منظمنا . وقد أصدرت محكمة الرباط الجرامية الأحكام الفاضحة التالية ضد جيش التحرير/الذى يناضل فى سبيل الاستقلال الوطنى

- ١١ حكم بالاعدام ( منها ٨ غيابيا )
- ٣ أحكام بالسجن المؤبد
- ٤ أحكام بالسجن ٢٠ سنة
- ٢ حكمان بالسجن ١٥ سنة
- ٧ أحكام بالسجن ٠ اسنوات
- ٤ حكم بالسجن مدة تراوح بين سنة وخمس سنوات .

واذا كان ثمانية من المناضلين المحكوم عليهم بالاعدام لحسن الحظ خارج البلاد ، فان الثلاثة الآخرين ، المسجونين آلان في الرباط ، مهددون في اي وقت بأن ينفذ فيهم حكم الموت .  
من هم أولئك الثلاثة ؟ انهم :

- محمد هصري ، عضو السكرتارية العامة للاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، والرئيس

السابق للمقاومه فى جيش التحرير . وقد كان دوره شاما ليس فقط اثناء الكفاح فى  
فى سبيل الاستقلال وانما كذلك فى العمل على تدعيمه ؛ وفي انشاء الهيئات الاولى  
للدولة ؛ وقد تعاون تعاوناً وثيقاً مع المرحوم الملك محمد الخامس .

عمر بن جلون ؛ عضو اللجنة الادارية للاتحاد الوطنى للقوى الشعبية ؛ ومهند من  
الاذاعة ؛ والمدير المخلص السابق لهيئة البريد والتلغرافات والتليفونات وقد  
انضم اخيراً الى الهيئة القضائية فى كازابلانكا . كما كان رئيساً لاتحاد طلاب  
شمال افريقيا فى باريس واحد موسى ومؤيدى الاتحاد الوطنى للطلبة المغاربة .  
وقد فرض نفسه منذ عام ١٩٦١ بنضاله ؛ كما فرض نفسه فى المجال النقابى ؛  
وال المجال السياسي .

مؤمن د يورى المكافح الشاب من مكافحى الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية ؛ الذى  
كافح كذلك في جبهة التحرير الوطنى اثناء دراسته في فرنسا وسويسرا ( ١٩٦٠ - ١٩٦٢ )  
وقد عذب لمدة شهر قبل اعتقال زملائه ؛ لفسره على التدرباصدقائه ؛ ولكن كانت  
لديه الشجاعة لأن يفضح علناموازنة البوليس .

• • • •

ان هذه المحاكمة التي بدأت كما تعلمون جميعاً في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٣ ؛ ظلت خلال  
الثلاثة أشهر ونصف من المحاولات ستاراً من الاجراءات القانونية لا أكثر ؛ يهدف إلى تحطيم  
عملية التأثير السياسي لل بشعة .

ان المراقبين الدوليين من امثال :

الاستاذ اريك ت . بولسون ؛ المحامي امام المحكمة العليا باسلو ؛ ومندوب اللجنة

الدولية للقانونيين في جنيف .

الاستاذ نيكولاوس جاكوب ؛ المحامي امام محكمة استئناف باريس ؛ ومندوب " الامن الدولي "  
في لندن ؛ والرابطة الدولية لحقوق الانسان ( في نيويورك ) وهو من الصعب اتهامه  
بالتحيز قد صرخ كلّاًهما بأن الا مركله لم يكن الا موافقة حقيقية حاكمها حكومة الملك الحسن

وبيوليسه ؛ ضد المعارضة الشرعية التي يمثلها رجال الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ومؤيدوه ؛ الذين اعتقلوا في يوليو سنة ١٩٦٣ قب الانتخابات التشريعية التي هزم فيها حزب الملك في اثر الانتخابات البلدية .

وتعليق على تقرير المراقبين، وصيغة الصحافة الدولية المخالفات التي لا حصر لها للقانون، وصور التعذيب والخداع، والخرق الصارخ لحقوق الدفاع، التي كانت تهدى الملامح الواضحة لهذه المحاكمة، والتي دامت الحكم الملكي ونظامه القضائي. وهذا هو السبب في أن محامي الدفاع رفضوا أن يكونوا شركاء في هذه المهزلة القضائية وقد اضطروا لمغادرة المحكمة بموافقة المتهمين الذين لزموا الصمت.

• • • • •

وأن من واجبنا نعرب عن تقديرنا العظيم للتضامن الاجتماعي الذي أبدته حيالنا المنظمات  
الشقيقة والصديقة ، التي عبرت عن استنكار الرأي العام الدولي ، والتي افزع سلطات  
الرباط . بيد أن هذه السلطات تنطوي على كره أعمى لمنظمتنا التي تخيفها بشعيتها  
العظيمة ، وما تصادفه من تأييد دولي ، وما تتصف به من تقديرية ، ومن مناهضة للاستعمار  
والاقطاع . هذا هو التفسير الحقيقي للأحكام البشعة التي لا يخفى من بساطتها بضعة  
أحكام قليلة بالبراءة ، ونحو أربعة أحكام بوقف التنفيذ .

ان تضامنكم ي ينبغي اكتر من اى وقت مضى ان يثبت وجوده في صلابة و عنم . و ينبغي علينا  
ان نضم القوى لنمنع العسف والعنف في بلادنا ، ونقضى على الفوضى التي تمهد الطريق  
لمناورات لا مبررالية ولا استعمار الجد يد .

من السكرتارية العامة للاتحاد الوطني

للقوى الشعبية في

المهدى بن بركة